واقع الوثائق والتوثيق في لقاء مع نائب الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب البروفسور الوثائقي أحمد قائد الصائدي:

# اللامركزية هي الأفضل في مجال التوثيق شريطة أن تخضع لنظم واضحة ومحددة

# كل محاولة لتسييس التاريخ والتراث معرضة للفشل

**(الوثائق أداة خرساء في يد من لايعرف كيف يحييها وينفخ من روحه فيها )**

**إرنست رينان**

**في البدء كان السؤال من هو الوثائقي ؟ هل هو الشخص المهتم بجمع الوثائق وتنظيمها وفهرستها وحفظها في اضابير وحقائب حديدية في السراديب ومن ثم الاهتمام والحرص على صيانتها وحمايتها وتأمينها من العديد من المخاطر البشرية والطبيعية التي يمكن تدمرها وتتلفها .**

**اعتقد ان هذه الاعمال التوثيقية الهامة جزء هام من مهام الارشيفي او هواة التوثيق المحترفين اما الوثائقي فهو الباحث المهتم بالبحث والجمع والتنظيم العلمي المنهجي للوثائق من اجل اجراء دراسات وثائقية والتعريف العلمي بمضمون هذه الوثائق واكتشاف حقائق ومعلومات جديدة ذات قيمة علمية معرفية كبيرة ظلت لعقود غائبة ومجهولة لدى الاكاديميين والباحثين والمؤرخين والسياسيين والمهتمين واذا كانت وظيفة الوثائقي تتمثل في العمليات النقدية التحليلية التفسيرية .. النقد الظاهري والباطني للوثائق فإن ( .. وظيفة المؤرخ تتمثل في العمليات التركيبية البنائية ) للاحداث التاريخية . والجمع بين وظيفتي الوثائقي والمؤرخ ليس بالامر اليسير لان ذلك يتطلب الوقت والجهد اللذين لم يتوفرا الا القليل من العلماء في العالم كله..)**

**ويعتبر البرفسور الوثائقي المؤرخ الكبير احمد قائد الصايدي نائب الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب من العلماء الوثائقيين المؤرخين القلائل في اليمن والوطن العربي الذين كان لهم جهود واسهامات علمية هامة ومبكرة في مجال التعريف بماهية الوثيقة ونشر الوعي العلمي الوثائقي وذلك قبل عدة سنوات من صدور قانون حفظ الوثائق العامة لعام ١٩٩٤م ثم قانون الوثائق الجديد رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢م اذ نجد ان الرؤية العلمية الاكاديمية للاكاديمي الصايدي اكثر احاطة والماما وفهماً ووعياً للعديد من القضايا العلمية الهامة في مجال علم الوثائق والتي اغفلها قانون الوثائق الجديد فضلاً عن ان مؤلفه الهام منهج البحث التاريخي يتضمن معلومات علمية اكاديمية هامةمتخصصة ومكرسة لعلم الوثائق .**

**كما يعتبر كتاب العلاقات اليمنية الالمانية ( ١٩٢٧ - ١٩٤٠م ) دراسة وثائقية ، للوثائقي المؤرخ احمد الصايدي من اهم الكتب العلمية الوثائقية التاريخية الاكاديمية الرصينة والذي وثق فيه الباحث بمنهجية وثائقية تاريخية لمحطات تاريخية هامة ومجهولة من تاريخ العلاقات اليمنية الالمانية وهذا الكتاب الوثائقي هو حصاد وحصيلة لجهود ستة اعوام من المعاناة والبحث العلمي الميداني الوثائقي قضاها الباحث ابتداءً من عام ١٩٨٥م متر حالاً بين العديد من الارشيفات والمتاحف والمكتبات والمدن الالمانية (ارشيف وزارة الخارجية الالمانية في مدينة بون - ارشيف الدولة المركزي في مدينة بوتسدام المانيا الديمقراطية سابقاً - الارشيف الاتحادي مدينة كوبلنس - متحف الشعوب في مدينة هامبورج - ارشيف الدولة في مدينة جوتا) فهل يمكننا القول بأن البرفسور الصايدي من العلماء العرب الذين تأثروا بآراء الالماني ليوبولدفون رانكه ومدرسته التي لاترى التاريخ الا من خلال الوثائق .**

**من خلال هذا الحوار التخصصي الوثائقي مع الأستاذ الدكتور القدير احمد قائد الصايدي نتطرق للعديد من القضايا العلمية وخاصة واقع الوثائق والتوثيق في اليمن والعديد من القضايا التاريخية الهامة فإلي الحوار :**

**لقاء/ رفيق ياسين درهم**
الامين العام للمؤسسة الوطنية للتوثيق التاريخي
باحث متخصص بمجال التوثيق التاريخي والإعلامي

**● إلى ماذا يعزى تأخر اهتمام اليمن بالوثائق والتوثيق حتى عام ١٩٨٤م عام تشكيل اول لجنة لجمع الوثائق ؟**

– يمكن ان يعزى ذلك إلى التخلف العام ، فالتوثيق ، كما اسلفت هو جزء من كل ، اذ لايمكن ان يتحقق تقدم ملموس في هذا الجانب ، مع بقاء التخلف العام، في الإدارة والسياسة والاقتصاد والتعليم والبحث العلمي .. الخ .

**● لماذا تنعدم الثقة بمراكز الوثائق والتوثيق اليمنية ؟ ولماذا يحرص معظم الشخصيات الوطنية على حفظ وتأمين وثائقهم وارشيفاتهم خارج اليمن ؟**

– بألم بالغ اقر واقعاً مؤسفاً ، وهو ان الثقة معدومة بكل المؤسسات اليمنية ومراكز التوثيق جزء من هذه المؤسسات .

**● هل انتم من المؤيدين لسياسة اللامركزية في مجال جمع وحفظ وتأمين الوثائق في مراكز للوثائق في عواصم المحافظات ام انتم مع استمرارية ترحيل وثائق المحافظات إلى صنعاء لحفظها ؟**

– اللامركزية هي الافضل ، سواء في مجال التوثيق او في ادارة الاجهزة الادارية او في العملية التنموية والاقتصادية ، او في غيرها . شريطة ان تخضع العملية كلها لقواعد ونظم واضحة ومحددة ، وان يتوفر العنصر البشري المؤهل للاضطلاع بهذه المهمة ، والقادر على خلق تنافس ايجابي مع المراكز المماثلة ، في المحافظات المختلفة وفي العاصمة صنعاء ايضاً ، وان يمد المركز في المحافظة المراكز الاخرى ، وخاصة المركز الرئيس في صنعاء ، يصور من الوثائق المحفوظة لديه ، وان يقوم كل مركز ، دورياً ، باعداد فهرس لمحتوياته من الوثائق وتوزيعه على المراكز المماثلة وعلى الجامعات ومراكز البحث العلمي في اليمن ، وفي خارج اليمن ان أمكن ، ان اللامركزية ، لو تحققت ، سوف تشكل دافعاً للمواطن للتعاون والتفاعل مع مركز ، يشاهده يومياً ، ويعتبره جزءاً منه وعنواناً من عناوين منطقته . هذا الامر ، لو تحقق ، من شأنه ان يشجع من لديهم وثائق ، على ايداعها في المركز ، لان بإمكانه ان يشاهدها يومياً اذا اراد ، ويطمئن على وجودها وسلامتها ، وهو امر لايتوفر له ، اذا نقلت إلى مركز يعتبر بالنسبة له مركزاً مجهولاً . علينا ان نثق بمواطنينا ، وندرك ان بإمكانهم ان ينجزوا ويبدعوا في مناطقهم ، لمصلحة اليمن كله ، كما علينا ان نتخلص من الوهم ، الذي قد يحكم سلوكنا وتفكيرنا ، بأننا اذا لم نمسك بكافة الخيوطه بأيدينا ونحصر كل الصلاحيات في دائرتنا ، فان كل شيء سيضيع وسيفسد ،لاننا بهذا نسهم ، من حيث لاندري بالضياع والفساد العام ، ونرهق انفسنا ، ثم نكتشف بعد حين اننا لم نبلغ الاهداف التي اجهدنا انفسنا للوصول اليها . لان النهج والاسلوب قاصران ، منذ البداية .

**● يتساءل الكثيرين عن مصير الوثائق التاريخية والسياسية التي قام مركز البحوث والدراسات اليمني بجمعها منذ انشائه اوائل السبعينيات ؟**

– عمليات التوثيق تمت ، بحسب علمي ، على شكل ندوات وشهادات شفوية وتحريرية ، تم جمعها ونشرها في اكثر من كتاب وهذه طريقة معقولة بالنسبة لمركز دراسات وبحوث ، لامركز توثيق ، اما اذا كانت هناك وثائق اختفت ، كما يوحي السؤال ، فلا علم لي بذلك ، ولكن يمكن توجيه هذا السؤال إلى مركز الدراسات نفسه ليجيب عليه .

**● كيف يمكن الحد من هيمنة السياسة على اعمال ومهام مراكز الوثائق والبحوث اليمنية ؟**

– يمكن تحقيق ذلك برفع الهيمنة عن جميع المؤسسات ذات الطبيعة غير السياسية ، ومراكز التوثيق والبحوث والجامعات .. الخ جزء من هذه المؤسسات فهل تظنون ان هذا ممكن في واقع متخلف سياسياً وثقافياً ؟

**● هل ثمة سياسات ورؤى مستقبلية يكون لها دور هام في تعزيز استقلالية مراكز الوثائق والبحوث اليمنية ؟**

– باحترام المثقف والباحث والاكاديمي اليمني لنفسه اولاً ، واحترامه للثقافة والعلم والحقيقة ثانياً وعدم تهافته على المناصب الرسمية والمصالح الذاتية وامتلاكه للشجاعة الادبية ، لمواجهة كل صور هيمنة الجهل على العلم وتبعية الباحث للاداري والعالم للسياسي والحق للباطل .

**● رؤيتكم العلمية الوطنية لقضية تسييس التاريخ والتراث في اليمن ؟**

– ستفشل كل محاولة لتسييس التاريخ والتراث ، انهما اشبه بتيار جارف ، يقاس مداه بمدى الزمن كله ، وهما ملك للسابق واللاحق ، لاجيال مضت واجيال تعيش واجيال آتية ، فمن ذا الذي يمكن ان يتوهم بأنه يستطيع ان يتحكم فيهما وليسيهما لصالحه إلى ما لا نهاية !! هذا امر مستحيل لكن ان تستمد الاجيال عناصر القوةمن مخزونها التاريخي وتستخدمه في معركة الوجود في وجه اعداء الأمة وقوى الهيمنة الظالمة ، الساعية إلى تطويع امتنا وارضنا وثرواتنا لمصالحها فهذا امر مشروع ، شأننا في ذلك شأن كل الأمم المظلومة على وجه الارض .

**● هناك الكثير من الشخصيات التاريخية تعرض تاريخها للتشويه والتزييف والافتراءات هل ثمة توجهات علمية اكاديمية لاعادة كتابة التاريخ بعقلانية وموضوعية بمنأى عن الاحقاد والضلالات والاوهام والتطرف ؟**

– الكتابة التاريخية مليئة بالجهود البحثية الموضوعية ، انها قضية ممتدة لايمكن حسمها في لحظة فلندع الجهود السليمة والجهود غير السليمة تواصل جدلها وستبرز الحقيقة التاريخية من خلال هذا الجدل ، وهي حقيقة نسبية اذ ان الحقيقة التاريخية المطلقة ستبقى بعيده المنال ، لايستطيع اي مؤرخ بلوغها .

**● مذكرات السياسيين اليمنيين هل يمكن اعتبارها تاريخاً ؟**

– نشجع نشرها ، ولاننظر اليها كتاريخ ، بل كمذكرات شخصية قد تتضمن مادة تاريخية ، تفيد المؤرخ في كتابته للتاريخ ، فيتعامل معها بحيادية وموضوعية، وفق صفتها هذه ، اي مذكرات ويعمل فيها ادواته النقدية ويستخرج منها مايثبت النقد التاريخي صوابه ويستبعد مادون ذلك.

**● مزبلة التاريخ مصطلح كثيراً مانجد له وجوداً دائماً في الخطاب السياسي للزعماء العرب ؟ هل هناك ثمة مزبلة للتاريخ يتفرد بها عن سائر العلوم ؟**

– هذا تعبير مجازي لان من يقال بأنه رمي فيها من السياسيين والحكام ، لاينسى ، من الناحية الفعلية ولا يهمل ذكره والموقف من هذه المزبلة الخيالية هو موقف سياسي يتصف بالمزاجية والتحيز فلكل سياسي او زعيم او حاكم مزبلته ، التي يرمي فيها خصومه ولخصومه مزبلتهم التي يرمونه فيها ، ولله في خلقه شؤون .

**● إلى ماذابعزي عدم صدور كتب وثائقية تاريخية سياسية اكاديمية عن تاريخ الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ؟**

– لعل ذلك يعزي إلى طبيعة العمل السري ، وقد يعزي ايضاً إلى الرغبة البشرية للبعض بمصادرة ادوار غيرهم اما جهلاً بتلك الادوار او عمداً ، رغم علمهم بها .

**●كيف يمكن ان تسهم جامعة الدول العربية ومراكز الوثائق العربية في مجال انقاذ وصيانة ذاكرة الشعب العراقي التي تعرضت للنهب المنظم والعشوائي من قبل قوات الاحتلال الامريكي واذنابه ؟**

– على الانظمة العربية اولاً ان تتخلص من التبعية للولايات المتحدة الامريكية.. حينها يمكن ان يكون للجامعة العربية والمراكز العربية للوثائق دور كبير في مخاطبة الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية من اجل اعادة ماتم نهبه من وثائق وتراث الشعب العربي في ارض الرافدين .

(( **قل لواشنطن متى اقتدرت ... أمة ان تبتلع الأمما** )) البردوني

كما لا يمكننا اغفال ماتتعرض له ذاكرة الشعب الفلسطيني من اعمال نهب واتلاف من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وهذا يتطلب موقفاً عربياً جاداً لايقاف هذه الاعمال العدوانية الهمجية .

**● لمحة تاريخية عن نشاطاتكم الاكاديمية التاريخية في اتحاد المؤرخين العرب ؟**

– عملت نائباً للأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب وعميداً علمياً لمعهد التاريخ العربي للدراسات العليا ، في مقر الاتحاد ببغداد ، في ظروف شاذة وغير طبيعية ، تمثلت بمخلفات حرب ١٩٩١م وبالحصار الطويل غير المسبوق في التاريخ البشرى ، وبفعل تلك الظروف ، مضاف اليها مشاكل وصراعات عبثية في قمة الاتحاد ، اصيب الاتحاد بقدر من الشلل في نشاطاته وعلاقاته ، وخاصة ان المؤرخين العرب تشتتوا وفقاً لمواقف حكوماتهم المتباينة من حرب ١٩٩١م ، ومع ذلك فقد تمكنت من الاسهام في وضع بعض النظم واللوائح والبرامج الخاصة بالمعهد وشاركت بالعديد من فعاليات الاتحاد ، طوال فترة بقائي في بغداد ، وبعد عودتي إلى اليمن ، عملت مع الزملاء من اساتذة التاريخ اليمنيين على تنظيم لقاء تشاوري ناجح في صنعاء ، في النصف الثاني من ابريل ٢٠٠٤م ضم ممثلين عن العديد من الجمعيات التاريخيه العربية تم فيه التشاور حول مستقبل اتحاد المؤرخين العرب والعلاقات بين الجمعيات التاريخية العربية ودورها في خدمة التاريخ العربي وقضايا الأمة، ولازالت الجهود تتواصل لتحقيق مزيد من التلاحم والتفاعل بين المؤرخين العرب على امتداد الوطن العربي .

**● ماهي اهم ابرز النجاحات التي حققها اتحاد المؤرخين منذ تأسيسه ؟**

– شكل الاتحاد اطاراً ضم المؤرخين العرب جميعهم ، حتى عام ١٩٩١م ، وتمكن حتى ذلك التاريخ ، من تنظيم الندوات والمؤتمرات وتأسيس جمعيات تابعة له في الاقطار العربية ، ودوائر بحثية وتوثيقية واصدار مجلة علمية استمر صدورها حتى الغزو الامريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣م .

**● انطباعاتكم عن النشاط العلمي لمؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية في مجال جمع وتوثيق ودراسة ملابس الحكام والسلاطين والرؤساء اليمنيين ، الاعلام - العملات - الطوابع ؟ وهل تعتقدون ان هذا النشاط العلمي يتجاوز الواقع البدائي المتخلف في مجال الاهتمام بالوثائق في اليمن ؟**

– جهد علمي جاد . ارجو ان يتواصل ويتوسع ليشمل جوانب اخرى، اتمنى للقائمين عليه مزيداً من التوفيق .

تعتبر المسكوكات والرنوك والأختام والأعلام والشعارات من الوثائق الهامة

## الإسلام وقضايا المرأة

# المساواة والحرية

الناس جميعاً متساوون وتخضع جميع حقوقهم لمبدأ عام وهو مبدأ المساواة أمام القانون وأمام القضاء ومساواة في الوظائف العامة مساواة في التكاليف والأعباء العامة.

وقد أقر الاسلام مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات جاعلاً له أحد الأسس التي يقوم عليها المجتمع وبين الاسلام عدم وجود حق للإدعاء بالتميز والتفاضل على أساس الخلق موكداً أن جميع أفراد الجنس البشري من نفس واحدة وأصل واحد لقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء).صدق الله والعظيم

والمساواة بين أفراد المجتمع تعني أمرين أولهما المساواة في الحقوق وثانيهما المساواة في الواجبات ولا يقضي الاسلام بجعل الفروق الخلقية والتكوينية بين الرجل والمرأة سبباً للتفاضل في الحقوق والواجبات لأنها وجدت التكامل بين رسالة الجنسين في الارض ولقد نص الدستور في كثير من المواد هذا المبدأ فالمادة (٤) منه تنص على أن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

كذلك المادة (٣١) التي تقول : النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون والمادة رقم (٢٤) تنص على :تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك .

كما تنص المادة رقم (١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على:

أن جميع الناس أحرار متساوون في الكرامة والحقوق .

### مبدأ الحرية

الانسان هو المخلوق المكلف المسؤول ولا مسؤولية بدون حرية وقد جعل الله للإنسان حرية الارادة والاختيار تمييزاً له عن سائر المخلوقات .

وتعد الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدساتير والمواثيق الدولية امتداداً لمبدأ الحرية وانعكاساً له فالمادة (٢٥) من الدستور نصت على أن يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقانون .

وتنص المادة رقم (١٥) من القرار الجمهوري بالقانون. رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الاجراءات الجزائية على أنه : لا يجوز وضع قيود على حرية المواطنين في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور إلاّ وفقاً لأحكام القانون .

كما تنص المادة رقم (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن تتعهد الدول بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا القانون.

**إعداد / ذكرى النقيب**

## واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

تعتبر مشاركة المرأة الاردنية في السياسة على المستوى الرسمي متدنية نسبياً بالرغم من قرار حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية سنة ١٩٧٤م إلاّ أن ممارسة النساء للسياسة في مواقع إتخاذ القرار لم تبدأ بالتحقق الفعلي إلاّ في عام ١٩٧٨م عندما عينت ثلاث سيدات في دورة المجلس الاستشاري ليتوالى بعد ذلك تعيين السيدات في هذا المجلس فهن ٩ سيدات توزعن على دورات مختلفة من أصل (١٩٠) عضواً أما الانتخابات النيابية فلم يتحقق للنساء المشاركة الفاعلة بها إلاّ عام ١٩٨٩م عندما ترشحت (١٢) امرأة من أصل (٦٤٧) مرشحاً ومرشحة ، لكن التجربة المريرة في عدم فوز أي منهن ، تركت أثراً على الدورات التالية ففي دورة عام ١٩٩٣م لم تترشح سوى ثلاث سيدات من أصل (٣٥٤) سيدة منهن إثنتان تنافستا على (الكوتا) الشركسية ونجحت إحداهما ، في حين لم تترشح لانتخابات ١٩٩٧م سوى ١٧ مرشحة ولم تفز واحدة منهن ولدى توزيع الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٣م بما يضمن وجود ست نساء في البرلمان في إطار (كوتا) نسائية تشجعت النساء مرة أخرى عندما أقدمت (٥٤) سيدة على ترشيح انفسهن وفاز منهن الست المقرر لهن مقاعد نيابية .

### المجالس المحلية

تم تشجيع النساء للاسهام في إدارة المجالس المحلية وعينت (٩٩) سيدة عام ١٩٩٥م تمهيداً لمشاركة النساء في الترشيح لهذه المجالس وبعدها توالى وجود النساء في هذه المجالس وفازت إحداهن بمنصب رئيسة مجلس محلي إلاّ أن تراجع احتمالات انتخابات نساء في المجالس المحلية دفع الحكومة الى إقرار تعيين سيدة في كل مجلس محلي بلدي وقروي في إطار مؤسسات المجتمع المدني وبالرغم من مشاركة النساء الواسعة في النقابات المحلية التي تبلغ نسبة عالية تقارب ٢١.٢٪ وذلك بحكم إلزامية العضوية فلم يتحقق لأي سيدة الوصول الى المواقع القيادية في مجالس هذه النقابات بإستثناء امرأة واحدة في مطلع الخمسينات من القرن الماضي ولا يختلف الامر كثيراً مع الروابط الثقافية حيث تبلغ نسبة النساء المشاركات ٣٪ فقط وفي الاحزاب السياسية تبلغ نسبة النساء في المواقع القيادية ٧٪ فقط .

## أ.د أحمد قايد الصايدي في سطور

مـحل وتاريخ الميـلاد / الشعـر - إب - اليـمن ١٩٤٥/٨/١٢م

الدرجة العلمية / استاذ دكتور

الدراسات العليا / ماجستير ودكتوراه - من ١٩٧٥م حتى ١٩٨١م في بون ( المانيا الغربية سابقاً )

أهم الاعمال :

■ استاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة صنعاء من ١٩٨٢م حتى الآن .

■ عميد للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة صنعاء ١٩٨٩م - ١٩٩٧م .

■ مستشار لجامعة عدن ١٩٩٧م - ١٩٩٩م .

■ عميد علمي لمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي التابع لاتحاد المؤرخين العرب ١٩٩٩م - ٢٠٠٣م .

مهام أخرى :

● عضو مجلس أمناء مركز الدراسات والبحوث اليمني .
● عضو مجلس أمناء مؤسسة العفيف الثقافية .
● رئيس الجمعية اليمنية للتاريخ والآثار .
● نائب الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب .
● العميد العلمي لمعهد التاريخ العربي للدراسات العليا التابع لاتحاد المؤرخين العرب .
● أمين عام اتحاد الاكاديميين اليمنيين .
● أمين عام الرابطة الثقافية .
● عضو المجلس التنفيذي لرابطة اصدقاء جامعة الدول العربية ومسؤول فرع اليمن .

مؤلفاته :

● حركة المعارضة في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (١٩١٨ - ١٩٤٨م )
● المادة التاريخية في كتابات نيبور ( كارستن نيبور) عن اليمن بيروت ١٩٩٠م
● العلاقات اليمنية - الألمانية ، ١٩٢٧ - ١٩٤٠م ، دراسة وثائقية ، القاهرة ١٩٩٢م .
● منهج البحث التاريخي ، بيروت ١٩٩٣م .
● الاحتمالات والبدائل ، صنعاء ١٩٩٤م .
● اليمن في كتابات الرحالة الاجانب ، ادوارد جلازر ، صنعاء ١٩٩٩م .
● رحلة الملك الصيني مووانج إلى بلاد الملكة الأم ، ملكة سبأ ، صنعاء ٢٠٠٢م

له الكثير من البحوث والدراسات والترجمات والمقالات منشوره في العديد من الدوريات الاكاديمية والمجلات والصحف اليمنية .

● مشرف اكاديمي على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال التاريخ الحديث والمعاصر .